تحقيق نسبة كتاب

الدر المكنون المشحون بالفنون

مقالٌ في نفي نسبة كتاب «الدُّرّ المكنون المشحون بالفنون» للشّيخ الأكبر محيي الدّين ابن العربي، وبيانِ المؤلِّفِ الحقيقيِّ للكتاب

قدّم له
الأستاذ الدّكتور
بكري علاء الدّين

بقلم
أحمد بن سهيل المشهور




بسم الله الرحمن الرحیم

تقديم الأستاذ الدكتور بكري علاء الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

اتخذت حركة نشر مؤلَّفات الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي أبعادًا جديدة منذ أن بدأ الدكتور عثمان يحيى بتحقيق كتاب « الفتوحات المكية » بأسفاره السبعة والثلاثين في القاهرة ، سنة ١٩٧٢م . يقول الدكتور حامد طاهر : (لقد نُسب عدد كبير من المؤلَّفات إلى ابن عربي ، وهي ليست له . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ، أهمها أنَّ شخصيَّة هذا الصوفي الكبير كان لها سحرها الذي دفع أحيانًا بعض الصوفيَّة إلى أن يضعوا مؤلَّفات وينسبوها إلى « الشيخ الأكبر » ؛ حتى تروج تحت اسمه الشهير . كما أنَّه كان من الأسهل على أصحاب المكتبات ، الخاصة ثم العامة ، في أحيان أخرى ، عندما يفقدون اسم المؤلِّف فوق كتاب للتصوف ؛ أن يضعوا عليه اسم الشيخ الأكبر... **لذلك فإنَّ أي نص يُنشر لابن عربي يحتاج إلى القيام بمحاولة جادَّة لتوثيق نسبته إليه** ؛ تمهيدًا لإدراجه في قائمة مؤلَّفاته ، وصولًا إلى وضع ترتيب تاريخي لهذه المؤلَّفات حتى يمكن متابعة خط التطور الذي سار فيه مذهب هذا الصوفي الكبير)[1] .

---

(١) د . حامد طاهر ، « الولاية والنبوة عند محيي الدين بن عربي » ، تحقيق ودراسة لنص لم يسبق نشره ، مجلة البلاغة المقارنة ألف ، عدد ٥ - ربيع ١٩٨٥م ، ص١٠ . ويمكن الاستفادة من القواعد التي وضعها الأستاذ الدكتور حامد طاهر في تحقيق نصوص ابن عربي .

وقد أثنى الدكتور إبراهيم مدكور في تقديمه لطبعة « الفتوحات » بتحقيق عثمان يحيى على طريقته ودقَّته في العمل ، وقد استفدتُ من خبرته حين كنت أُعدُّ رسالة الماجستير في جامعة باريس سنة ١٩٦٩م ، (السُربون ، مدرسة الدراسات العليا التطبيقية) ، حيث اقترح عليَّ موضوعًا للماجستير ، هو تحقيق نسبة كتاب « البُلغة في الحكمة » إلى ابن عربي ، وكان قد نشره في استنبول عميد كلية الآداب لهذه الجامعة . وانتهت الدراسة إلى رفض نسبته لابن عربي ؛ وذلك من خلال مُقارنة ما جاء فيه حول « نظرية الخلق » مع أفكار ابن عربي نفسه في « الفتوحات » . وتبيَّن بعد عشر سنوات بأنَّ الكتاب ليس من تأليف ابن عربي ، بل هو من تأليف عبد القادر بن حمزة بن ياقوت الأهريّ ، وقد نُشر في طهران سنة ١٩٧٨م .

ويمكن القول بأنَّ أفواجًا متتالية مِنَ النوابت في التحقيق ركبت موجة النشر التجاري ، وأصبح اسم ابن عربي « ماركة تجارية » . وأمام هذا المد نبغت فئةٌ ممَّن شربوا التصوُّف الحقيقي من أفواه شيوخ الطريقة الرفاعية . ومن ضمن هذه الفئة المختارة عُرف الأستاذ أحمد بن سهيل المشهور بجده ونشاطه في النشر . وقد تناول القلم للرد على تُجَّار الثقافة مع التزام الصواب والحكمة باعتبارهما دليل صدق أخلاق المسلم . فبالإضافة إلى تمرُّسه بالنقد العلمي ؛ فإنَّه قد ورث عن مشايخه صدق الضمير وصحة الحدس ،

مُتزوِّدًا بفضيلة « العدالة » التي وصلته من إجازات أهل الحديث الشريف تحت تأثير منهج « الجرح والتعديل » ، جزاه الله خيرًا في الدفاع عن التصوُّف الأصيل .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه .

أمَّا بعد :

فلا يخفى على طلبة العلم أنَّ من أهمِّ المطالب العلميَّة في تحقيق الكتب التراثيَّة : إثبات نسبة الكتاب لمؤلِّفه ، وهذا يعتمدُ على شروطٍ وأوصافٍ يجبُ توفُّرُها فيمن يتصدَّى لخدمة كتب العلماء والأئمة والمصنِّفين ، وهي كثيرةٌ معروفةٌ عند أهل صَنعة التحقيق .

ولعلَّ مِنْ أكثر العلماء الذين نُحِلَتْ على اسمهم المؤلَّفات قبل ظهور الطباعة.. هو الشيخ الأكبر محيي الدين محمد بن علي ابن العربي رضي الله تعالى عنه وأرضاه ، والدوافعُ التي حملت نُسَّاخَ المخطوطات أو غيرَهم - كالمتملِّكين لها - وتابَعَهم عليها بعضُ مَنْ يشتغلُ بالتحقيق في زمننا على نحلة الكتب عليه.. متعدِّدةٌ :

منها المبنيُّ على اجتهادِ الناسخِ أو المفهرسِ أو المتملِّكِ عند فقد التنصيصِ على صاحب الكتاب ، وهو الأكثر .

ومنها المحبَّةُ المبنيَّةُ على الجهل ؛ بحيث يَنسُبُ المحبُّ للشيخ كلَّ ما يراه حسنًا وإن كان منصوصًا على أنَّه لغيره !

أو ينفي عنه ما هو ثابتُ النسبة له بحُجَّة المخالفةِ للشريعة المبنيَّةِ على فهمِه الضيِّق !

ومنها الاكتفاءُ بالوِجادةِ لاسم الشيخ على طُرَّة المخطوط أو خاتمتِه ، دون البحث عنِ القرائن الداخليَّة والخارجيَّة في نسبة الكتاب له !

وغيرُ ذلك مِنَ الاحتمالات...

وقد وقفتُ في المخطوطات والمطبوعاتِ على مصاديق لكلِّ احتمالٍ من هذه الاحتمالات ، ووصل عندي عدد الكتب المنحولةِ على الشيخِ الأكبرِ إلى ما يقرُب من مئة عنوان ، بعضُها قد عرفتُ أصحابها ، وبعضُها لم أعرفه بعد ، وهذا القسم الثاني بنيتُ نفي نسبته للشيخ الأكبر على قرائن داخليَّة وخارجيَّة للكتاب ، واعتمدتُ في تحقيق نفي نسبة أكثر هذه الكتب على جهودِ مَنْ سبقني مِنَ الباحثين ، وبعضُها ممَّا فتحَ اللهُ تعالى به عليَّ ، ولم أقف عليه عند أحدٍ ، ومنها هذا الكتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » المسمَّى بكتاب « الأرواح » ، والذي كتبتُ هذا المقال فيه .

ومنذُ سنواتٍ اقترحَ عليَّ فضيلةُ الأستاذِ الدكتور بكري علاء الدين - حفظه الله تعالى ورعاه - بأن نتعاونَ على العمل في إخراجِ كتابٍ يبيِّنُ المؤلَّفات المنحولةَ على الشيخ الأكبر ابن العربي ؛ إذ إنَّ حركةَ التحقيق والطباعةِ للكتب كانت وما زالت تُخرِجُ لنا مؤلَّفات منسوبةً للشيخ الأكبر لا تصحُّ نسبتُها إليه بوجهٍ مِنَ الوجوه ! فبدأنا بالعملِ عليه والحمدُ لله ، أسألُ الله تعالى التمامَ بجاه خير الأنامِ ، عليه وعلى آله وصحبه أفضلُ الصلاة وأتمُّ السلام .

ونظرًا لطباعةِ كتبٍ جديدةٍ منسوبةٍ للشيخ الأكبرِ لم تُطبَعْ من قبلُ ، وبُعدِ زمَنِ إخراجِ كتابنا المشارِ إليه.. أحببتُ أن أستلَّ منه ما كتبتُه من بحث علميٍّ حول عدمِ صحَّةِ نِسبتِها للشيخ ، وبيانِ المؤلِّفِ الحقيقيِّ لكلٍّ منها .

ولا يخفى على القارئ الكريمِ أنَّه لا تلازُمَ بين كلامِنا عن تحقيق نفي نِسبةِ هذه الكتبِ للشيخ الأكبر وإثباتِ نِسبتِها لأصحابها وبين ما فيها من العلم النافع .

وقبل البدء بالكلام عن تحقيق نفي نِسبةِ كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » المسمَّى بكتاب « الأرواح » المنحول على الشيخ الأكبر وبيانِ المؤلِّف الحقيقيِّ له.. لا بُدَّ مِنْ ذكر مقدِّمتين بين يدي المقال .

المقدِّمة الأُولى : « شمَّاعةُ » نسبة الكتب للشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي !

قال الشيخ الأكبر ابن العربي في مقدِّمة « الفِهرِست » الذي ألَّفه سنة (٦٢٧هـ) :

(سألَني بعضُ الإخوان **أنْ أُقيِّدَ له في هذه الأوراق جميعَ ما صَنَّفْتُه وأنشأْتُه** في طريق الحقائق والأسرار على طريقِ التصوُّف ، وفي غيرِ هذا الفن ؛ فقيَّدْتُ له - وفَّقَهُ اللهُ - في هذا « الفِهرِست » ما سأل ، إلاَّ أنَّ بعضَ هذه الكُتُبِ التي أنا أذكُرُها هنا إن شاء الله - وهي قليلةٌ - كنتُ أودَعْتُها عندَ شخصٍ لأمرٍ طَرَأَ.. فلم يَرُدَّها عليَّ ذلك الشخصُ إلى الآن ، وكلُّ ما بأيدي النَّاس اليوم إنَّما هو ممَّا لم نودِعْهُ عندَه ، ومنها ما كَمُلَ وهو الأكثر ، ومنها ما لم يَكمُلْ وهو القليل)[1] .

إلى أن قال : (وأنا أبتَدِئُ بذكرِ الكُتُبِ التي أَودَعْتُها وليست بيدي اليوم ، ولا بيد غيري فيما أظُنُّ ؛ فإنِّي ما اطَّلَعْتُ لها على خبَرٍ من ذلك الوقت إلى الآن .

---

(١) « الفِهرِست والإجازة » (ص ٧٦ ، ٧٧) ، للشيخ الأكبر ، أبي عبد الله ، محمد بن علي ، محيي الدين ابن العربي ، تحقيق الأستاذ الدكتور بكري علاء الدين ، ط١ ، (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م) ، دار الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي ، دمشق ، سورية .

ثم أذكرُ الكتبَ التي بأيدي النَّاس اليوم ، والتي بيدي وما خرَجَتْ إلى الناس ؛ لانتظاري في إظهارها ما عوَّدَنيهِ الحقُّ من صِدْقِ الخاطِرِ الربَّانيِّ)[1] .

ثم ذَكَرَ أسماءَ الكتب المودَعة عند ذلك الشخص ، إلى أن قال :
(فهذه أسماءُ الكتبِ الـمَودوعَةِ ، **وما أدري خرَجَ عن ذِكْرِي منها شيءٌ أم لا** ؛ فإنَّ العَهْدَ تقادَمَ ، والخاطِرَ غير مصروفٍ لِمَا كان في الزَّمان الماضي ؛ حذَرًا من فَوْتِ الوقت)[2] .

ثم ذَكَرَ أسماءَ الكُتُبِ التي بأيدي الناس ، وجعلها على قسمين ؛ الأوَّلُ منها ما ألَّفه في الحديث الشريف ، ثم قال بعد ذِكرِه لأسمائها :
(**ولا أدري هل خرجَ عن ذِكري منها في هذا الفنِّ شيءٌ أم لا** ؛ لِشُغلِ الخاطرِ ، وعَدَمِ الالتفاتِ للماضي)[3] .

ثم ذَكَرَ أسماءَ الكُتُبِ مِنَ القسم الثاني ؛ وهي التي ألَّفها في طريقِ الحقائقِ .

ثم ذَكَرَ أسماءَ كُتُبِ القسم الثالث مِنْ أقسامِ « الفِهرِست » ؛ وهي التي أَمَرَه الحقُّ سبحانه وتعالى في قلبِه بوضعِها ولم يأمُرْه إلى وقتِ

---

(١) « الفِهرِست والإجازة » (ص ٧٧) .
(٢) « الفِهرِست والإجازة » (ص ٨١) .
(٣) « الفِهرِست والإجازة » (ص ٨٢) .

كتابة « الفِهرِست » بإخراجِها إلى الناس وبثِّها في الخَلق .

وقد بَلَغَ عددُ أسماءِ الكُتُبِ والرسائل التي ذكرها الشيخُ في « الفِهرِست » (٢٥٣) اسمًا .

ويُضافُ إليها ما ألحقَه تلميذُه وربيبُه الإمامُ صدر الدين القونوي من عناوين أخرى في السَّمَاعات التي أثبتَها في آخرِ « الفِهرِست » بخطِّه ، وعليها توقيعُ الشيخِ الأكبر وخطُّه[١] .

هذا من جهةِ ما جاء في « الفِهرِست » ؛ أمَّا من جهةِ ما جاء في « الإجازةِ » التي كتبها الشيخُ الأكبر في غُرَّة محرَّم سنة (٦٣٢هـ) للملِك المظفَّر شهاب الدين غازي ابن الملِك العادل ، مِلك ميَّافارقين[٢] .. فقد بَلَغَ عددُ أسماءِ الكُتُب والرسائل التي ذكرها الشيخُ فيها (٢٦١) اسمًا ، وذلك بحسب النسخة الخطيَّة المنقولةِ عن نسخةٍ قُرئت على المؤلِّف ، وقال في مقدِّمة ذِكرِه لها : (**وها أنا أذكُرُ من تواليفي ما تيسَّر ؛ فإنَّها كثيرة ، وأصغرها جرمًا كرَّاسة واحدة ، وأكثرها ما يزيد على مئة مجلَّد**)[٣] . وفي بعض النُّسخ

---

(١) انظر « الفِهرِست والإجازة » (ص ١٠٣ – ١١٣) .

(٢) مدينة ميَّافارقين تقعُ في جنوب شرق تركيا ، وتُسمَّى اليوم بـ« سلوان » ، وهي تابعةٌ لمحافظة ديار بكر .

(٣) « الفِهرِست والإجازة » (ص ١٤٧) .

الخطيَّة مِنَ « الإجازة » زيادات لأسماء كُتُب ورسائل بلغ عددها (٤٠) اسمًا[١] .

وبَعدَ ذِكـرِ هذه المقدِّمة في الكلام عن « الفِهرِست » و « الإجازة ».. نجدُ بعضَ الناس يتعلَّلُ بقول الشيخ الأكبر الذي نقلناه قبل قليلٍ عن « الفِهرِست » و « الإجازة » - (**وما أدري خرَجَ عن ذِكْرِي منها شيءٌ أم لا** ؛ فإنَّ العَهْدَ تقادَمَ ، والخاطِرَ غير مصروفٍ لِمَا كان في الزَّمان الماضي ؛ حذَرًا من فَوْتِ الوقت) ، (**ولا أدري هل خرجَ عن ذِكرِي منها في هذا الفنِّ شيءٌ أم لا** ؛ لِشُغلِ الخاطرِ ، وعَدَمِ الالتفاتِ للماضي) ، (**وها أنا أذكُرُ من تواليفي ما تيسَّر ؛ فإنَّها كثيرة**) - لينسُبَ له أيَّ مخطوطٍ يقعُ في يده مكتوبٍ على طُرَّته أو في خاتمتِه أنَّه من تأليف الشيخ الأكبر ابن العربي وإن لم يذكرْه في « الفِهرِست » و « الإجازة » ، دون إعمالٍ لقواعد البحث العلميِّ في مثل هذا الأمر !

والقواعدُ كثيرةٌ ، أذكُر منها :

١- ذِكرُ المؤلِّف لكتابه في كتابٍ آخرَ ثابتِ النسبةِ له .

٢- نَقْلُ المؤلِّفين من نصوص الكتاب في كتبهم مع إثباتِ نسبتِه لصاحبِه .

---

(١) انظر « الفِهرِست والإجازة » (ص ١٢٢ - ١٢٤ ، ١٤٧ - ١٦٦) .

٣- نسبةُ المؤرِّخين وأصحابِ الأثبات وغيرِهم الكتابَ للمؤلِّف .

٤- تاريخُ نسخِ المخطوط .

٥- وجودُ التنازعِ في نسبةِ الكتاب لمؤلِّفٍ آخر .

٦- لغةُ المؤلِّف في كُتبِه .

أمَّا أن يُنسَبَ مخطوطٌ للشيخ الأكبر اجتمَعَ فيه انعدامُ هذه الأمور ؛ فلم يذكُرْه في كتابٍ من كتُبِه الثابتةِ النِّسبةِ إليه ، ولم ينقُلْ عنه أحدٌ في كتابٍ مع نسبتِه للشيخ ، ولم ينسُبْه أحدٌ له ، وتاريخُ نَسخِه متأخِّرٌ جدًّا عن عصر الشيخِ ، ولم يُصرِّحْ ناسخُه بنقلِه عن خطِّه ، أو عن نُسخةٍ نُقِلتْ عن خطِّه ، أو بما يدلُّ على وجودِ أصلٍ له ، ومع هذا يكونُ منسوبًا لشخصٍ آخرَ ، ويُعتمَدَ في النسبةِ على ما جاء في طُرَّة المخطوطِ أو خاتمتِه أو فيهما معًا من نِسبتِه للشيخ الأكبر ، مع الجهلِ بكلِّ ما تقدَّم من قواعدِ العلمِ في النسبة ، أو التغافلِ عنها ، والتعلُّلِ بما قاله الشيخُ في « الفِهرِست » و « الإجازة ».. فدون ذلك خرطُ القتاد .

فمَن جَعَلَ بناءَ دليلِه في نسبة كتابٍ للشيخ على هذا النَّصِّ دون مراعاة ما تقدَّمَ.. فبناؤه على شفا جُرُفٍ هار ، ومَنِ اتكأ عليه.. فقدِ اتكأ على جدارٍ يريدُ أن يَنقضَّ !

المقدِّمة الثانية : في ذِكرِ بعض الأمثلة للكتب المنحولة على الشيخ الأكبر .

١ - كتاب « **إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات** » .

تأليف الإمام شمس الدين الإسعِردي الشافعي ، المعروف بابن اللَّبَّان ، المتوفى سنة (٧٤٩هـ) .

طُبِع الكتاب أوَّل مرَّة - بحسب ما أعلم - طبعة حجريَّة ضمن مجموع رسائل وكتب للشيخ الأكبر في مصر ، سنة (١٢٨١هـ)[1] .

ثم طُبع في دار البيان العربي في القاهرة ، سنة (١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م) **منسوبًا على الصواب لمؤلِّفه الإمام ابن اللَّبَّان** ، وقام على تحقيقه أيمن عبد الجبار البحيري ، وعمرو مصطفى الورداني .

ثم طبعته دار الكتب العلميَّة سنة (١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م) منسوبًا للشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي ، وقام على تحقيقه عاصم إبراهيم الكيالي ، وأثبت عنوانه بـ« ردّ المتشابه إلى المحكم مِنَ الآيات القرآنية والأحاديث النبويَّة » . ولم يتطرَّق الكيالي - كعادته - للكلام عن نسبة الكتاب للمؤلِّف ، ولم يذكر كذلك المخطوطة التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب !

---

(١) انظر « معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة » (١/ ١٧٨) ليوسف سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر .

وأظنُّ أنَّ الكيالي قد اعتمد على الطبعة المصريَّة - التي ذكرتُها قبل قليل - في نسبة الكتاب للشيخ الأكبر ابن العربي .

٢- كتاب « نور العقائد وضياء الفوائد » .

تأليف الإمام قطب الدين محمد بن عبد الله بن أيمن النُّوري الأردبيلي الشافعي ، المتوفى سنة (٧٨٠هـ) .

وقفتُ على نسخة خطيَّة منه من محفوظات مكتبة بلدية يكي باغشلار في إسطنبول ، رقم (K/593) ؛ **كُتب على طُرَّتها أنَّه مِنْ تأليف الشيخ الأكبر** . وهذه صورة لورقة العنوان من المخطوط المذكور :


كتاب نور العقايد
وضياء الفوايد للشيخ الاكبر
تاليف الشيخ الامام العلامة المحقق المدقق
المرشد المسلك العابد الزاهد قطب الدنيا
والدين ابي محمد عبد الله الشيخ محيي الدين
ابن العربي الاندلسي الطائي الصوفي
نزيل دمشق المحروسه اعاد الله من بركاته
علينا وعلى كافة المسلمين ونفعنا بكلامه
اجمعين بحق محمد وآله وصحبه
امين والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه
اجمعين
امين

وقد طُبع حديثًا كتاب « نور العقائد وضياء الفوائد » في دار الذخائر والمكتبة العمرية ، **منسوبًا على الصواب لمؤلِّفه الإمام الأردبيلي** ، وقام على تحقيقه مصطفى أحمد إسماعيل مرسي .

٣- كتاب « شجرة الكون » .

قال الدكتور بكري علاء الدين حفظه الله تعالى في مقدِّمة تحقيقه لـ « الفِهرِست والإجازة » :

(ظلَّ هذا الكتاب ردحًا طويلًا مِنَ الزمَن ينسب لابن العربي ؛ إلى أن ظهرت دراسة يونس علوي مدغري ، سنة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م) ، وهو موضوع رسالة دبلوم الدراسات العليا له ، قدَّمه لمدرسة الدراسات العليا التطبيقية (السوربون) بإشراف المستشرق دانييل جيماريه[١] .

وقد تبيَّن له بعد دراسة معمَّقة وبدلائل قاطعة ؛ أنَّ المؤلِّف هو الشيخ عز الدين عبد السَّلام بن أحمد بن غانم المقدسي ، وجاء في فهرسة رسالته المواضيع التالية :

١- كيف شاعت نسبة « شجرة الكون » لابن عربي .

---

(١) انظر : توثيق كتاب « شجرة الكون » في « القوائم الجديدة الموحدة لأسماء المؤلفات » (Combined Lists of New Bibliography) الذي تنشره دوريًّا جمعية محيي الدين ابن عربي بأوكسفورد (MIAS Oxford) .

٢- مناقشة الشُّبه التي دعت إلى نسبة « شجرة الكون » لابن عربي .

أ- مناقشة مشكلة النسخ المخطوطة المنسوبة لابن عربي .

ب- مناقشة الفهارس التي تنسب « شجرة الكون » لابن عربي .

- « فهرست الكتبخانه » للببلاوي والميهي .

- « تاريخ الأدب العربي » لبروكلمان .

- « مؤلَّفات ابن عربي تاريخها وتصنيفها » لعثمان يحيى .

ج- مقارنة متن « شجرة الكون » مضمونًا وشكلًا بأعمال كل من ابن عربي وابن غانم .

د- مناقشة الدراسات والترجمات التي أنجزت حول « شجرة الكون » منسوبة لابن عربي .

- كلود اودبير

- أرثر جيفري

- موريس غلوتن[١] .

---

(١) يذكر الباحث دراسة رابعة لرسالة « شجرة الكون » بقلم السيد حسين نصر الإيراني ، وأنَّه لم يعثر على نسخة لها .

٣- حياة وآثـار عز الدين عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسي .

- من هو عز الدين بن غانم المقدسي : اسمه ، مولده والوسط الذي نشأ فيه ، عز الدين ابن غانم واعظًا ، انتقاله إلى القاهرة ، ابن غانم شاعرًا ، ابن غانم وعلم الكلام .

٤- ابن غانم وعلاقته بالتصوف .

١) مناقشة آراء ماسنيون حول طريقة عز الدين الصوفية .

٢) طريقته هي طريقة جده الشيخ غانم .

٣) دخوله الطريق الصوفي .

٤) الطريقة الأرموية .

٥- مؤلَّفات عز الدين ابن غانم ووفاته .

٦- دراسة « شجرة الكون » والنسخ المخطوطة المعتمدة .

٧- تحقيق كتاب « شجرة الكون » .

٨- المصادر والمراجع .

ما يهمنا هنا بشكلٍ خاصٍّ هو الحماس الشَّديد لدراسة هذا الكتاب المنحول على ابن العربي ؛ فقد كتبت الباحثة الفرنسية

كلود اودبير دراسة بعنوان « طريقة تفكير ابن عربي في رسالة شجرة الكون » ونشرَتها في دمشق في مجلَّة المعلم العربي (عدد ٤ ، ص ٧٠) الصادرة سنة (١٩٦٧م) ، وبحسب الباحث ؛ فإنَّ كلود اودبير لم تَقُم بأيَّة محاولة للتأكد من صحَّة نسبة « شجرة الكون » ، معتمدة على طبعة القاهرة الصادرة سنة (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م) ، وصرَّحت بأنَّها ستقتصر على دراسة الشكل الفني .

ويتابعُ الباحث يونس مدغري التَّعليق على دراسة وترجمة آرثر جيفري لـ « شجرة الكون » ، ويرى الباحث بأنَّها أعمق دراسة أُنجِزت حول هذه الرسالة ، كما أنَّه لم يقم بأيِّ بحث للتأكد من صحَّة نسبة « شجرة الكون » لابن عربي ! ولكن جيفري يعترف بأنَّ موضوع « شجرة الكون » يختلف عن مواضيع رسائله الأخرى المنشورة .

أمَّا الباحث الفرنسي غلوتن ؛ فقد وقف قليلًا في مقدمة ترجمته لـ « شجرة الكون » ليخبرنا بأنها لم تَرِد لا في « الفهرست » ولا في « الإجازة » التي كتبها ابن العربي للملِك المظفَّر ، وأنَّ عدم شكِّ عثمان يحيى في نسبتها لابن العربي ؛ جعل غلوتن على يقين من أنَّها من تأليف ابن العربي .

وكلمةُ حقٍّ تُقال : إنَّ عمل هذا الباحث جدير بالثناء عليه ؛

حيث إنَّ مخطوطات عديدة تنسب هذه الرسالة لابن العربي ذكر معظمها عثمان يحيى[١] ، كما أنَّ عددًا من الباحثين المشهورين بالجدِّية تناولوا هذه الرِّسالة بالبحث والتَّرجمة خلال خمسين سنة دون أدنى شكٍّ منهم أنَّها من تأليف ابن العربي ، وهذا يُذكِّرنا بالرَّواج المذهل لبعض المؤلَّفات المنحولة مثل كتاب « الشجرة النعمانية »)[٢] .

وبناء على ما تقدَّم مِنَ الأمثلة ؛ فلا يخفى على المهتمِّين بتراث الأئمَّة والعلماء المصنِّفين ؛ أنَّ من أهمِّ المطالب العلميَّة في تحقيق الكتب التراثيَّة : إثبات نسبة الكتاب لمؤلِّفه ، وهذا يعتمد على شروط وأوصاف يجب توفُّرها فيمن يتصدَّى لخدمة التراث ، وهي كثيرة معروفة عند أهل الفنِّ .

وبعد العلم بهاتين المقدِّمتين ، وجعلِهما مِنَ البالِ بين يدي المقصود.. فقد حان الكلام عن تحقيق نسبة كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » المسمَّى بكتاب « الأرواح » ؛ فأقول :

---

(١) انظر « مؤلَّفات ابن عربي تاريخها وتصنيفها » (ص ٣٨٦ ، رقم ٥٤٠) ، للدكتور عثمان يحيى ، ترجمة وتحقيق وتقديم شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب ، ط١ ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٢) انظر مقدِّمة « الفِهرِست والإجازة » (ص ٣٧ - ٤٠) .

(*) الكلام عن نسبة كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، المسمَّى بكتاب « الأرواح » .

أوَّلُ مَنْ ذَكَرَ كتابَ « الدر المكنون المشحون بالفنون » ونَسبَه للشيخ الأكبر ابن العربي ؛ هو الدكتور عثمان يحيى رحمه الله تعالى في كتابه « مؤلفات ابن عربي تاريخها وتصنيفها » (ص ٣٠٩ ، رقم ٣١٣) ، وذلك بناءً على نسخةٍ خطيَّةٍ للكتاب محفوظة في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٦٦٠١) ، مكتوب في ورقة العنوان منها (كتاب الدر المكنون المشحون بالفنون ، لخاتمة الولاية المحمدية محيي الدين محمد بن علي العربي الحاتمي الطائي الأندلسي أعاد الله من بركاته على المسلمين ، آمين) .

وجاء في الورقة قبل الأخيرة منها : (قال الشيخ : وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم التروية من عشر ذي الحجَّة سنة ٦١٣هـ في المدرسة الجاوليَّة . قال ذلك العبد الفقير إلى الله محمد بن علي العربي الحاتمي الطائي ، نزيل الشيخ شمعون ثم الجاولي بمدينة حلب المحروسة) .

والمتمرِّسُ في أسلوب الدكتور عثمان يحيى في كتابه « مؤلَّفات ابن عربي تاريخها وتصنيفها » لا يخفى عليه أنَّ الدكتور عثمان لم يتفحَّص مخطوطة الكتاب ، ولم يذكُر رأيه فيه من حيث ثبوتُ نِسبتِه

للشيخ الأكبر من عدمها ؛ إذ إنَّ عادته قد جرت - في أكثر العناوين التي ذكرها في كتابه - أن يذكُرَ رأيَه في ثبوت أو نفي نسبة الكتاب للشيخ .

وعلى فرض أنَّ الدكتور عثمان يقول بثبوت نسبتِه للشيخ الأكبر ابن العربي.. فأقول :

للكتاب نسخٌ خطيَّةٌ أخرى لم يطَّلع عليها الدكتور عثمان يحيى رحمه الله تعالى :

منها نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية كذلك تحت رقم (٥٣٦٢) ، مكتوب في ورقة العنوان منها بخطِّ ناسخٍ آخر مختلفٍ عن خطِّ ناسخ الكتاب (كتاب الدر المشحون بالفنون ، لحضرة الأستاذ الولي الكامل الشيخ محمد أبو سعيد المغربي الجزائري ، المقيم في المدرسة الدُّلامية . قد تمَّ تأليف هذا الكتاب شهر شعبان سنة ١١٠١هـ) .

وجاء في الورقة قبل الأخيرة منها : (قال الشيخ : وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم التروية من عشر ذي الحجَّة سنة ٦١٣هـ في المدرسة الجاوليَّة . قال ذلك العبد الفقير إلى الله محمد بن علي العربي الحاتمي الطائي ، نزيل الشيخ شمعون ، ثم الجاولي بمدينة حلب المحروسة) .

ومنها نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية ، تحت رقم (٢٠٥) ، **وهي جامعة لكتابين** :

الأول : كتاب « **الأصول العلوانية** » من تأليف أحمد العلواني خادم الطريقة العلوانية ، جاء في خاتمته أنَّها من تأليف : (أحمد العلواني ، نزيل الشيخ شمعون ، ثم الجاولي في الجاوليَّة ، وهذه الأصول فتح الله عليَّ بها في الجاوليَّة...) .

الثاني : كتاب « **الأرواح** » ، جاء في الورقة قبل الأخيرة منه : (وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم التروية من عشر ذي الحجَّة سنة ثلاث عشرة بعد الألف (١٠١٣هـ) في المدرسة الجاوليَّة . قال ذلك العبد الفقير إلى الله أحمد بن عمر [بن] أحمد الحمَوي العلواني ، نزيل الشيخ شمعون ، ثم الجاولي بمدينة حلب المحروسة) .

إذا عُلِمَ هذا.. فأقول : بين يديَّ دليلٌ يحسمُ الخلاف بين الآراء الأخياف في نفي نسبة الكتاب عن الشيخ الأكبر ابن العربي ، وإثباته للشيخ أحمد بن عمر الحمَوي العلواني ، إلا أنَّني سأُرجئه إلى آخر المقال بعد تطبيق القواعد العلميَّة في نفيه عن الأوَّل وإثباته للثاني :

أوَّلًا : لم يرِد في « الفهرست » و « الإجازة » أنَّ للشيخ الأكبر كتابًا بعنوان « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، ولم يذكره في

أيِّ كتابٍ من كُتُبِه الثابتة النسبةِ له . نعم ؛ قد ذَكَرَ في « الفِهرِست » و « الإجازة » كتابًا له باسم كتاب « الأرواح » ، وهذا سأتكلَّم عنه بعد قليل .

ثانيًا : لم يَنقُلْ أحدٌ مِنَ المؤلِّفين إلى القرن الحادي عشر في كتابٍ مِنَ الكُتُب نصًّا من نصوص كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » أو « الأرواح » مع إثباتِ نسبتِه للشيخ الأكبر ؛ لنقارِنَ بين ما جاء في النصِّ المنقول وما جاء في المخطوطات التي بين أيدينا مِنَ الكتاب المذكور .

ثالثًا : لم يُنقَلْ عن أحدٍ مِنَ العلماء والمؤرِّخين وأصحابِ الأثباتِ إلى القرن الحادي عشر أنَّه نَسَبَ للشيخ الأكبر كتابًا بهذا العنوان .

رابعًا : ظاهرٌ لِمَن لديه معرفةٌ بتاريخ الخطوط أنَّ المخطوطات الثلاثة لكتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » ترجع خطوطها إلى القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري ؛ أي : أنَّ بينها وبين الشيخ الأكبر خمسة قرون ، ولم يأتِ في أيِّ واحدةٍ منها تصريحٌ بالنقل عن نسخة المؤلِّف ، أو عن نسخةٍ منقولةٍ عن نسختِه ، أو عن نسخةٍ تاريخُها متقدِّمٌ على القرن الحادي عشر ، أو ما يدلُّ على خلاف ذلك من تملُّكاتٍ وخطوطٍ .

خامسًا : من خلال ما قدَّمناه في الكلام عن المخطوطات

الثلاثة.. ظَهَرَ للقارئ أنَّه ثَمَّ تنازعٌ في نسبة الكتاب إلى غير الشيخ الأكبر ، وفي سَنَة تأليفِه ؛ ففي مخطوط الظاهرية رقم (٥٣٦٢) نُسِبَ الكتاب - كما هو مكتوبٌ على طُرَّتِه - إلى الشيخ محمد أبو سعيد المغربي الجزائري ، المقيم في المدرسة الدُّلامية ، وأنَّه أُلِّف في شهر شعبان سنة (١١٠١هـ) .

وفي مخطوط دار الكتب المصرية ، تحت رقم (٢٠٥) نُسِبَ الكتابُ للشيخ أحمد بن عمر بن أحمد الحمَوي العلواني ، نزيل الشيخ شمعون ، ثم الجاولي .

وعند رجوعنا إلى ترجمة الشيخ أحمد بن عمر الحمامي العلواني الشافعي الخلوتي الحلبي.. نجدُ تطابقًا في أوجه الشبه بين ما جاء في ترجمته وما ثبتَ في خواتيم النسخ الخطيَّة الثلاثة .

قال العلَّامة المحبِّي في كتابه : « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » : (الشيخ أحمد بن عمر الحمامي العلواني الخلوتي الشافعي ، نزيل حلب ، الشيخ البركة .

تأدَّب على يَدِ أُستاذِه أبي الوفا العلواني ، قرأ عليه في مقدِّمات العلوم ، ولازمَه في حضور مجالس شكوى الخاطر ، ثم سلَكَ على يدِ ابن أخيه الشيخ محمد ؛ فكان بينه وبين الشيخ علوان رجل واحد ؛ هو الشيخ أبو الوفاء ابن الشيخ علوان .

ثم خرج من بلدتِه حماة ؛ فورد حلبَ ونزل بمحلَّة المشارقة ، وكان حينئذ يكتسب بالحِياكة ، ثم مَلَّ منها وجَلَسَ بمسجد الشيخ شمعون بمحلَّة سُوَيقة حاتم قرب الجامع الكبير ، فكان يُقرئ المبتدئين في « الألفية النحويَّة » ، و « شرحِ القطر » ونحو ذلك ، ويُقرئُ في « المنهاج » الفرعي...) إلى أن قال : (قال العرضي الصغير : حضرتُه مرَّةً فاستطردَ إلى أن حكى أنَّه لـمَّا كان في خدمة شيخِه أبي الوفا.. وجَده في الليل نائمًا في الزاوية في الإيوان أيَّام البرد ؛ فأيقظه وقال له : يا أحمد ؛ أوصيك أن لا تتَّخِذَ لك بيوتًا سوى المساجِد ؛ لئلَّا تحاسَبَ عليها في القيامة) .

ثم قال العلَّامة المحبِّي : (وله مؤلَّفات مقبولة ؛ منها « تروية الأرواح » ، و « أعذب المشارب في السلوك والمناقب » ، المتن له منظوم والشرح له منثور...) ، وقال في خاتمة ترجمتِه : (وكانت وفاتُه في سنَةٍ سبع عشرة بعد الألف)[1] .

وفي كلام العلَّامة الطباخ عن المدرسة الجاوليَّة.. ذَكَرَ أنَّها تقعُ

---

(١) انظر ترجمته العطرة كاملة في « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » (١/ ٢٥٧ - ٢٥٩) للعلَّامة المحبِّي ، طبعة مصوَّرة من دون تاريخ في دار صادر ، بيروت ، لبنان ، « إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء » (٦/ ١٧٦ - ١٧٩ ، رقم : ٩٤٥) للعلَّامة محمد راغب الطباخ ، تحقيق محمد كمال ، ط١ ، (١٣٤١هـ - ١٩٢٣م) ، دار القلم العربي ، حلب ، سورية .

بالقرب من سُوَيقة حاتم[1] .

ونخلُصُ بما تقدَّم ذِكرُه إلى عدَّة أمورٍ :

أوَّلها : أنَّ تاريخ الخطِّ الذي كُتِبَت فيه المخطوطات الثلاثة موافقٌ لِمَا جاء في ترجمة الشيخ الحمامي من أنَّه عاش في القرن العاشر والحادي عشر ؛ فهي إمَّا مكتوبة في حياته أو بعد وفاته سنة (١٠١٧هـ) كما تقدَّم .

ثانيها : تصريح مؤلِّف الكتاب كما في خواتيم النسخ الخطيَّة الثلاثة ؛ بأنَّه فرغ من تأليفه في المدرسة الجاوليَّة ، وقد ذكرنا قبل قليلٍ أنَّ المدرسة الجاوليَّة تقعُ بالقربِ من سُوَيقة حاتم التي فيها مسجد الشيخ شمعون الذي كان الشيخ الحمامي مقيمًا به .

ثالثها : قول المؤلِّف عن نفسه كما في خواتيم النسخ الخطيَّة الثلاثة بأنَّه (نزيل الشيخ شمعون بمدينة حلب) ، وهو موافقٌ لِمَا نقلناه في ترجمة الشيخ الحمامي من أنَّه جلس بمسجد الشيخ شمعون بمحلَّة سويقة حاتم قرب الجامع الكبير ، ولِمَا نقلناه أيضًا في ترجمتِه من وصيَّة شيخه أبي الوفا له : أن لا يتَّخذَ لنفسِه بيتًا سوى المساجد .

---

(١) انظر الكلام عن المدرسة الجاوليَّة في « إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء » (٤/ ٤٧١) .

رابعها : ما جاء في ترجمة الشيخ الحمامي أنَّ من مؤلَّفاته كتاب « تروية الأرواح ».. قريبٌ ممَّا جاء في النسخة الخطيَّة المنسوبة للشيخ الحمامي - المحفوظة في دار الكتب المصريَّة - من أنَّ اسمَه كتاب « الأرواح » .

وعليه ؛ فما جاء في مخطوطتَي الظاهريَّة مِنْ نسبة الكتاب للشيخ الأكبر ابن العربي.. لا شكَّ أنَّه مِنِ اجتهادِ النُّسَّاخ أو تحريفِهم ، وما قدَّمناه بين يدَي المقالِ في المقدِّمةِ الثانية مِنَ الأمثلة على نسبة كتبٍ للشيخ الأكبر لا تصحُّ نسبتها إليه.. شاهدٌ على ذلك .

أمَّا بالنِّسبة لأُسلوبِ الكتاب وبيانِه : فالذي يؤكِّدُ نسبتَه للشيخ أحمد الحمامي ؛ هو ما جاء في كتاب « الأصول العلوانية » المنسوبِ له كما في نسخة دار الكُتب المصريَّة ؛ فمَنْ نَظَرَ فيه.. لا ينتابه شكٌّ بأنَّ مؤلِّفه هو نفسُه مؤلِّف كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، المسمَّى بكتاب « الأرواح » ، وأنَّهما كُتبا بقلمٍ واحدٍ وخرجا مِنْ مشكاةٍ واحدة ؛ فقد تكلَّم في الأصل الأوَّل عن أرواح كلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله) صلَّى الله عليه وسلَّم .

وفي الأصل الخامس عن أرواح التفكُّر والاعتبار .

وفي الأصل السادس - الذي عقَدَه في منع الخواطر من القلب - عن أرواح الواردات .

وفي الأصل العاشر - الذي عقَدَه في حفظ فرائض الله تعالى - عن روح الوهب ، وروح الكسب ، وروح الحال ، وروح القرب ، وروح التجلي الذاتي ، والأرواح الفعليَّة ، وأرواح الجمال والكمال .

وغير ذلك ممَّا لا يتسع المقام لذِكرِه .

هذا بالنسبة لمقارنتِه مع كتابٍ آخر للمؤلِّف ؛ **أمَّا بالنسبة للكتاب نفسه** ؛ أعني : كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، المسمَّى بكتاب « الأرواح ».. فالناظرُ فيه لا يتردَّدُ في ظهور نِسبَة مؤلِّفه للشافعيَّة ؛ كما في كلامه في روح الرَّهْن ، وروح الشَّرِكة ، وروحِ الإقرار ، وروحِ العارية وروح الفرائض ، وغيرها .

وأيضًا ممَّا يؤكِّدُ نفي نسبة الكتاب عن الشيخ الأكبر ابن العربي ؛ ما جاء في جميع النسخ الخطيَّة للكتاب من نقلِه عن الإمام التقي السُّبكي المولود سنة (٦٨٣هـ) بعد وفاة الشيخ الأكبر ابن العربي بـ(٤٥) عامًا ؛ فقال المؤلِّفُ في معرِض كلامِه عن أرواح القَرْض : (قال السبكي : قال النووي في « الروضة » : وإذا أهدى المقترِض للمقرِض هديَّةً.. فلا كراهةَ في قبولها) . وكذلك لا يُتصوَّر أن ينقل الشيخ ابن العربي عن الإمام النووي المولود سنة (٦٣١هـ) ، فكيف تصحُّ نسبة الكتاب للشيخ ابن العربي ؟ !

أمَّا بالنسبة لِمَا جاء في ورقة العنوان من نسخة الظاهرية ، رقم

(٥٣٦٢) ، من أنَّ مؤلِّفَه هو الأستاذ الولي الكامل الشيخ محمد أبو سعيد المغربي الجزائري ، المقيم في المدرسة الدُّلاميَّة.. فلم أقف على ترجمة للشيخ المذكور بعد البحث الطويل .

وبعد كلِّ ما تقدَّم.. فإنَّ الشكَّ لا يُساورُ القارئ في نفي نسبة كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، المسمَّى بكتاب « الأرواح » عن الشيخ الأكبر ابن العربي ، وإثباتِ نسبتِه للشيخ أحمد الحمامي العلواني .

(*) **طبعات كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، المسمَّى بكتاب « الأرواح » .**

طُبع كتاب « الأرواح » أوَّل مرة منسوبًا لمؤلِّفِه الحقيقيِّ الشيخ الحمامي في دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، سنة (٢٠٠٥م) بتحقيق أحمد فريد المزيدي ، معتمدًا على نسخة دار الكتب المصريَّة التي تقدَّم الكلام عنها ، وكعادة المزيدي في « تحقيقاته » لم يتعرَّض لشيء من المقدمات العلميَّة التي توضع بين يدي تحقيق الكتاب ؛ كالكلام عن الكتاب ، وإثبات نسبتِه لمؤلِّفه ، وبيانات النسخة الخطيَّة المعتمدة ، وغير ذلك . ونِسبتُه الكتابَ للشيخ أحمد الحمامي جاءت منه كرَميةٍ من غير رامٍ ؛ بناء على ما جاء في طرَّة المخطوط الذي اعتمد عليه ، المحفوظ في دار الكتب المصريَّة ،

المنسوبِ للشيخ الحمامي ، وإلَّا فإنَّ المزيديَّ متشبِّعٌ بما لم يُعطَ في صَنعة التحقيق ، لا في العير ولا في النفير ، ولا في أسفل القِدرِ ولا في أعلاها كما هو معروف عند أهل العلم ، وكم وكم أفسد هذا المزيديُّ في التراث !

ثُمَّ طُبع حديثًا منسوبًا للشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي في مؤسسة ابن العربي للبحوث والنشر ، مصر ، القاهرة ، سنة (٢٠٢٢م) ، بتحقيق أيمن حمدي ، وأشرف على التحقيق من الناحية العلمية الأستاذ الدكتور علي جمعة .

ولتفنيد ما ذكره السيد حمدي في إثبات نسبة الكتاب للشيخ ابن العربي ، ونفيه عن الشيخ الحمامي.. سأقتصرُ على نقل كلامِه في مقدِّمة تحقيقه للكتاب ممَّا يخصُّ إثبات نسبته للشيخ الأكبر ونفيه عن الشيخ الحمامي .

قال السيد أيمن حمدي : (مِنَ المعلومِ لكلِّ مُطَّلع على تراث الشيخ الأكبر رضي الله عنه وأرضاه أنَّ أوَّل ما نلجأُ إليه في معرفة نسبة كتابٍ ما إلى الشيخ الأكبر إنَّما هو ما ذَكَرَه في مؤلَّفاته ، أو في إجازته المشهورة للملِك المظفَّر ، أو في رسالتِه المعنونة في أغلب نُسَخها « فهرس مؤلفات ابن العربي » ، **وإن كان قد نبَّه في كلٍّ منهما أنَّه لم يذكُر من أسماء مؤلَّفاتِه إلَّا ما سمَحَ به الخاطرُ** ،

وإلَّا فما تذكَّرَه ربما كان أقلَّ ممَّا أَلَّفَه بلا شكٍّ)[1] .

ثم ذَكَرَ أنَّ مِنَ الكتُب التي ذكرَها الشيخ في « الفِهرِست » و « الإجازة » كتاب « الأرواح » ، وأنَّه الكتاب الذي يحقِّقُه ، المسمَّى بـ « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، قال : (سمَّاه في فهرسه « كتاب مب » وهو « كتاب الأرواح »... ، وينبغي أن نشير إلى أنَّ بعض هذه الكتب ذَكَرَ له الشيخ الأكبر رضي الله عنه وأرضاه أكثرَ من اسمٍ ، كما نبَّه على ذلك بقولِه : كتاب « ظ » ، وهو كتاب « الفهوانيَّة » ، وربما وقع اسمُه « كتاب الحضرة » ، وربما وقع اسمُه « القول » ، وهو كتاب يشارُ فيه إلى الكلام والنطق والحديث والسَّمَر وغير ذلك) .

قال السيِّد حمدي : (وقد ذَكَرتُ مسألة تعدُّد أسماء الكتاب بحروفٍ رمزيَّةٍ أو اسمٍ يختصرُ موضوعَه ، لِمَا حصل في الكتاب الذي بين أيدينا الآن ، حيث وقعَ اسمُه في مخطوطتين : « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، وهو الاسم الذي أثبتَه الدكتور عثمان يحيى في كتابه « مؤلفات ابن العربي »)[2] .

ثم قال : (ولـمَّا كان الكتاب فريدًا في أُسلوبِه ، حيث سمَّى كلَّ

---

(١) مقدِّمة تحقيق « الدر المكنون المشحون بالفنون » (ص ١٨) .

(٢) مقدِّمة تحقيق « الدر المكنون المشحون بالفنون » (ص ١٩) .

ما تعرَّض إليه من الأحكام والأفعال والصفات الواردة في الكتاب أرواحًا، تولَّد عندي يقينٌ أنَّ هذا الكتاب هو « كتاب الأرواح » الذي ذكره الشيخ الأكبر في كلٍّ من « الفهرس » و « الإجازة » ضمن الكُتُب التي لم تخرج إلى الناس حتى عام (٦٣٢هـ)، فبدأتُ رحلةَ البحث عن « كتاب الأرواح » هذا، ولم أجِد له أثرًا إلَّا كتابًا ذَكَرَ محقِّقُه الأستاذ المزيدي أنَّه حقَّقه على نسخة وحيدة في دار الكتب، ونَسَبَه إلى أحمد العلواني الحمَّامي، ولم أجِد في هذه النشرة المحقَّقة أيَّ بياناتٍ عن هذا المخطوط الوحيد، فبدأتُ رحلة البحثِ عن « كتاب الأرواح » في فهارس دار الكتب المصريَّة، ولم أجد له ذِكرًا، فكان لزامًا عليَّ أن أبحثَ عن مؤلَّفات أحمد بن عمر العلواني الذي سوف أذكرُ طَرَفًا من ترجمتِه في موضعه، ولا أُطيلُ عليكم؛ إذ وجدتُ مجموعًا منسوبًا إلى الشيخ محمد العلواني، وليس أحمد العلواني، بحسب ما هو على غلاف المخطوط، وهو مجموعٌ أوَّلُه « الأصولُ العلوانية »، وقد بيَّنتُ ما احتوى عليه هذا المخطوط في وصفي لمخطوطات الكتاب.

ولـمَّا كانت نسخةُ دار الكتب وحيدةً، ولم تكن بخطِّ المؤلِّف، ولم يذكُرِ الناسخُ أيَّ معلومةٍ عن نفسِه؛ رجعتُ إلى ترجمة العلواني، وهو أحمد بن عمر الحمَّامي العلواني الخلوتي، متصوِّفٌ من فضلاء الشافعيَّة من أهل حماةَ، تعلَّم بها وتصوَّف

على يد شيخٍ يُدعى ابنَ علوان ، فنُسبَ إليه ، ثم انتقلَ إلى حلَبَ ، وكان يتكسَّبُ بالحِياكة ، وأَقبَلَ على إقراء المبتدئينَ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ في النحو ، وشرحَ القطر ، له كُتُبٌ ، منها : « أعذبُ المشارب في السلوكِ والمناقب » في أوقاف بغداد (٤٧١٣) ، و « مناقبُ الشيخ أبي بكرِ بن أبي الوفاء » في الظاهريَّة (٧٤٤٧/ ١) ، وله أيضًا « ترويةُ الأرواح » ، وهي منظومةٌ شِعريَّة في الآداب . ولم أَجِد في ترجمتِه أنَّ له « كتاب الأرواح » الذي بين أيدينا ، أو كتابَ « الدر المكنون المشحون بالفنون » ، **كذا لم أَجِد في أُسلوبِه أنَّه ممَّن يؤلِّفُ مثلَ هذا الكتابِ الذي بين أيدينا** ، وربما كان سبب نسبةِ الناسخِ هذا الكتابَ إليه ما ذُكِرَ من أنَّ له كتاب « ترويةُ الأرواح » .

ويَدلُّ على عدم تحرِّي الناسخ الدِّقة في نسبة الكتاب عدَّة أمور ، منها : أنَّه جعل الكتاب كتابين ، ولم يتنبَّه إلى كون الرسالة الأخيرة ما هي إلا جزء سقط من أوَّل الكتاب نفسه ، كما أنَّه أثبتَ في خاتمة الكتاب نفس ما جاء في مخطوطتي الظاهريَّة مع استبدال اسم الشيخ الأكبر وسَنة التأليف ، وهي في نُسختَي الظاهرية : (وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم التروية من عشر ذي الحجة سنةَ ثلاث عشر بعد الست مئة في المدرسة الجاوليَّة) ، فجعل اليومَ (يوم النزوح) ، وجَعَل السنة (ثلاث عشر بعد الألف) .

والراجح أنَّ النساخ الثلاثة اعتمدوا على نسخةٍ قديمةٍ غير مجلَّدةٍ ،

عثروا عليها في خزانةٍ من خزائن المدرسة الجاوليَّة بحلب ، وهي مُلحَقة بمسجد شمعون بسُوَيقة حاتم ، وكان الشيوخ إذا زاروا بلدًا ؛ ينزلون في المساجد والنُّزُل والتكايا ، وبحسب ما أورده عثمان يحيى ، فإنَّ الشيخ الأكبر كان في شعبان من عام (٦١٣هـ) في مَلَطية ، وهي مدينة تركيَّة ، وكان رضي الله عنه وأرضاه ما زال يسكنُ مكَّة ، فمنَ البديهي أن ينزلَ حلب في رحلةِ عودتِه التي يمكنُ أن تكون في ذي الحجَّة ؛ لكونه كان سنةَ (٦١٤هـ) في مكَّة ، كما هو معلومٌ من رحلاتِه .

وعلى كلِّ حالٍ ، فسوف يجِدُ القارئُ الكريم أنَّ هذا الكتابَ مشحونٌ بالمعارف الأكبريَّة ، بل إنَّ الكتابَ يدورُ في فلَكِ الاعتبارِ بالأحكامِ الشرعيَّة ، وهو ؛ أعني مبدأَ الاعتبار ، لا يخفى على قارئ « الفتوحات المكيَّة » ؛ إذ إنَّ الشيخ قد بنى عليه قسمًا كبيرًا من باب المعارف في « الفتوحات » ، وهو الفصول التي تناول فيها أركان الإسلام .

ومِنَ المعلوم أنَّ أوَّلَ مَنْ تكلَّم في الاعتبار مِنَ الصوفيَّة كان ابن مَسرَّة الجبلي ، من صوفيَّة الأندلس (٢٦٩ - ٣١٩هـ) ، كما أنَّ الشيخ الأكبر تمنَّى أن يضعَ كتابًا مُحكَمًا في الاعتبار ، وذلك بحسب ما أورده في « الفتوحات المكيَّة » ، حيث قال : (وكان في نفسي إن أخَّر اللهُ في عمري ، أن أضعَ كتابًا كبيرًا أُقرِّرُ فيه مسائل الشرع كلَّها

كما وردت في أماكنها الظاهرة ، وأُقرِّرها ، فإذا استوفيتُ المسألة المشروعةَ في ظاهر الحُكم ، جعلنا إلى جانبها حُكمَها في باطن الإنسان ، فيسري حُكمُ الشرعِ في الظاهرِ والباطن ، فإنَّ أهل طريق الله وإن كان هذا غرضهم ومقصدهم ، ولكن ما كلُّ أَحَدٍ منهم يَفتحُ اللهُ له في الفهم حتى يعرف ميزان ذلك الحُكم في باطنِه) . انتهى بنصه من « الفتوحات المكية » (١/ ٣٣٤) .

ولـمَّا كان الغرضُ من هذا التحقيق تقديم الكتاب في صورتِه التي أحسب أنَّ الشيخ الأكبر رضي الله عنه قد أنشأه عليها ، تتبَّعتُ ما ثَبَتَ في النصوصِ الأربعة التي حوتها المخطوطات الثلاث ، فكان ما تولَّد عندي من تصوُّرٍ هو أنَّ هذا الكتاب قد اختفى زمنًا طويلًا في الموضع الذي ألَّفه الشيخ الأكبر فيه ، ومِنَ المعلوم لدينا بحسب ما أقرَّه الشيخ نفسه أنَّه كان له ناسخان يُملي عليهما ، وبطبيعة الحال ، فإنَّ أيًّا من النسختين لا بُدَّ أن يُراجعها صاحبُها على النسخة الأُخرى ، لطبيعةِ ما يَحدُث في الإملاء ، ثم تكون بعد ذلك النسخة التي يحتفظُ بها المؤلِّفُ ، ويُقرئُ أصحابه منها ، أو يخرجها إن شاء إلى النُّساخ .

إذًا ، ثَمَّ نسخةٌ أودعها الشيخُ الأكبر في مسجد شمعون أو المدرسة الجاوليَّة ، أو نسَخها بعض الحضور ، ثم تناوبت يدُ الدهر عليها ، فأثَّرت فيها ، وبدَّلَت صفحاتها ، كما اتضحَ لي من مقارنة

النصوص...) . **انتهى كلام السيِّد حمدي في إثبات نسبة الكتاب للشيخ الأكبر ونفيه عن الشيخ أحمد الحمَّامي .**

أقول وبالله التوفيق :

يظهر للقارئ من عمل السيد حمدي أنَّه بذل وسعه في إثبات نسبة الكتاب للشيخ الأكبر ابن العربي ، ولكن بعد استحضارِه لِمَا ذكرناه من قبلُ مِنَ المقدمات ، وما سنذكرُه في نقض كلام السيد حمدي.. سيعلمُ أنَّ النتيجةَ التي خرجَ بها في نسبة الكتاب للشيخ الأكبر ابن العربي نتيجةٌ فاسدة ، مبنيَّةٌ على مقدِّماتٍ مِنَ الظنون والتخرُّصات والأوهام ، لا زمام لها ولا خِطام ؛ إذ إنَّه لم يراعِ فيها قواعد البحث العلميِّ في نسبة الكلام .

أَورَدَها سعدٌ وسعدٌ مُشتَمِلْ ** ما هكذا تُورَدُ يا سعدُ الإبل

وها أنا أفنِّدُ كلامَه في ذلك :

أوَّلًا : فَهِمَ المحقِّقُ من كلام الشيخ الذي ذَكَرَه في « الفِهرِست » و « الإجازة » فهمًا عجيبًا ، وقوَّله ما لم يقُلْ ، وهذا الفهم العجيبُ منه ليس من أجل إثبات الكتاب الذي نحن بصدد الكلام عنه ؛ بل من أجل إثبات الكتب الأخرى التي حقَّقها على أنَّها للشيخ الأكبر ؛ فقال : (قد نبَّه في كلٍّ منهما أنَّه لم يذكُر من أسماء مؤلَّفاتِه إلَّا ما سمَحَ به الخاطرُ ، وإلَّا فما تذكَّرَه ربما كان أقلَّ ممَّا أَلَّفَه بلا شكٍّ) !

ولا أدري كيف فَهِمَ المحقِّقُ هذا الفهم من كلام الشيخ حتى قال بأنَّ الذي ذَكَره في « الفِهرِست » و « الإجازة » أقلُّ ممَّا ألَّفه ، وقطع في موضع الظنِّ ، وتيقَّن في موضع الشكِّ ؛ فقال : (بلا شكٍّ) !

وها أنا أُعيدُ نقل كلام الشيخ مرَّة أخرى ؛ ليقارن القارئ بين كلامِه وبين ما فهمه منه السيد حمدي ، قال رضي الله تعالى عنه في بداية « الفِهرِست » : (سألَني بعضُ الإخوان أنْ أُقيِّدَ له في هذه الأوراق جميعَ ما صَنَّفْتُه وأنشأتُه في طريق الحقائق والأسرار على طريقِ التصوُّف ، وفي غيرِ هذا الفن) .

وقال فيه أيضًا : (وما أدري خرَجَ عن ذِكْرِي منها شيءٌ أم لا ؛ فإنَّ العَهْدَ تقادَمَ ، والخاطِرَ غير مصروفٍ لِمَا كان في الزَّمان الماضي ؛ حذَرًا من فَوْتِ الوقت) .

وقال فيه أيضًا : (ولا أدري هل خرجَ عن ذِكرِي منها في هذا الفنِّ شيءٌ أم لا ؛ لِشُغلِ الخاطرِ ، وعَدَمِ الالتفاتِ للماضي) .

وقال في « الإجازة » : (وها أنا أذكُرُ من تواليفي ما تيسَّر ؛ فإنَّها كثيرة) .

والناظرُ في كلمات الشيخ الأكبر هذه ؛ يفهمُ منها أنَّ الذي فاتَه ذِكرُه من مؤلَّفاتِه أقلُّ من الذي ذَكَرَه ، لا كما فَهِمَ السيد حمدي وقطع به !

وقد تقدَّم نقلُنا لكلام الشيخ كاملًا ، مع بيان أعداد الكتب المذكورة في « الفِهرِست » و « الإجـازة » ، والمقارنة بينهما ، وكيف أنَّ البعضَ يتخذُه « شَمَّاعةً » لينسُبَ له أيَّ مخطوطٍ يقعُ في يده مكتوبٍ على طُرَّته أو في خاتمتِه أنَّه من تأليف الشيخ الأكبر ابن العربي وإن لم يذكرْه في « الفِهرِست » و « الإجازة » ، دون إعمالٍ لقواعد البحث العلميِّ .

ثانيًا : تناول المحقِّقُ مسألةَ تأخُّر تاريخ كتابة النسخ الخطيَّة - وأنَّه لم يأتِ في أيِّ واحدةٍ منها تصريحٌ بالنقل عن نسخة المؤلِّف ، أو عن نسخةٍ منقولةٍ عن نسختِه ، أو عن نسخةٍ تاريخُها متقدِّمٌ على القرن الحادي عشر ، أو ما يدلُّ على خلاف ذلك من تملُّكاتٍ وخطوطٍ - تناولًا عجيبًا ؛ فرجَّح من غير مرجِّحٍ ، وتولَّد عنده اليقين في ذلك من الأوهام التي نسجها من هنا وهناك ؛ فقال : (**والراجح أنَّ النُّساخ الثلاثة اعتمدوا على نسخةٍ قديمةٍ غير مجلَّدةٍ ، عثروا عليها في خزانةٍ من خزائن المدرسة الجاوليَّة بحلب ، وهي مُلحَقة بمسجد شمعون بسُوَيقة حاتم** ، وكان الشيوخ إذا زاروا بلدًا ؛ ينزلون في المساجد والنُّزُل والتكايا ، وبحسب ما أورده عثمان يحيى ، فإنَّ الشيخ الأكبر كان في شعبان من عام (٦١٣هـ) في مَلَطية ، وهي مدينة تركيَّة ، وكان رضي الله عنه وأرضاه ما زال يسكنُ مكَّة ، فمنَ البديهي أن ينزلَ حلب في رحلةِ عودتِه التي يمكنُ أن تكون في

ذي الحجَّة ؛ لكونه كان سنةَ (٦١٤هـ) في مكَّة ، كما هو معلومٌ من رحلاتِه...) إلى أن قال : (**تتبَّعتُ ما ثَبَتَ في النصوصِ الأربعة التي حوتها المخطوطات الثلاث** ، **فكان ما تولَّد عندي من تصوُّرٍ هو أنَّ هذا الكتاب قد اختفى زمنًا طويلًا في الموضع الذي ألَّفه الشيخ الأكبر فيه** ، ومِنَ المعلوم لدينا بحسب ما أقرَّه الشيخ نفسه أنَّه كان له ناسخان يُملي عليهما ، وبطبيعة الحال ، فإنَّ أيًّا من النسختين لا بُدَّ أن يُراجعها صاحبُها على النسخة الأُخرى ، لطبيعةِ ما يَحدُث في الإملاء ، ثم تكون بعد ذلك النسخة التي يحتفظُ بها المؤلِّفُ ، ويُقرئُ أصحابه منها ، أو يخرجها إن شاء إلى النُّساخ .

إذًا ، ثَمَّ نسخةٌ أودعها الشيخُ الأكبر في مسجد شمعون أو المدرسة الجاوليَّة ، **أو نَسَخها بعض الحضور** ، **ثم تناوبت يدُ الدهر عليها** ، **فأثَّرت فيها** ، **وبدَّلَت صفحاتها** ، **كما اتضحَ لي من مقارنة النصوص**) !

ثالثًا : الغفلة الشديدة في معالجتِه للتنازع في نسبةِ الكتاب لمؤلِّفٍ آخر ، ووقوعه في عدَّة أخطاء :

أوَّلُها : أنَّه قال في معرض كلامِه عن النسخة الخطيَّة المحفوظة في دار الكتب المصرية ، المنسوبة للشيخ أحمد العلواني الحمامي : (وجدتُ مجموعًا منسوبًا إلى الشيخ محمد العلواني ، وليس

أحمد العلواني ، بحسب ما هو على غلاف المخطوط) . وهو خلطٌ عجيبٌ ، وعدمُ معرفةٍ بالمخطوطات ؛ إذ إنَّه حكم بذلك بناء على المكتوب في البطاقة التي بخطِّ المفهرِس الملصقةِ في بداية المخطوط ، فسمَّى البطاقة المكتوبة بالخطِّ الحديث غلافًا للمخطوط ! وتابع المفهرسَ على الخطأ في الاسم ! ولم ينظر في الصفحة الأولى مِنَ المخطوط ، وهي الصفحة التي ثبت فيها اسم المؤلِّف على الصواب : (أحمد العلواني) ! وعاد فأكَّد ذلك في وصف النسخ الخطيَّة ؛ فقال : (لم يُثبِت الناسخُ في صفحة العنوان اسمَ المؤلِّف)[1] !

ثانيها : غفلتُه عمَّا جاء في ترجمة الشيخ الحمامي المطابقة لِمَا جاء في خواتيم النسخ الخطيَّة للكتاب ؛ من أنَّه كان مقيمًا بمسجد الشيخ شمعون ، الواقع بمحلَّة سُوَيقة حاتم قرب الجامع الكبير بحلب ، وأنَّ المدرسة الجاوليَّة تقعُ بالقربِ من سُوَيقة حاتم التي فيها مسجد الشيخ شمعون الذي كان الشيخ الحمامي مقيمًا به .

ثالثها : أنَّه أخطأ في وصف كتاب « تروية الأرواح » الذي ذُكِرَ في ترجمة الشيخ الحمامي ؛ فقال : (وله أيضًا « تروية الأرواح » ، وهي منظومةٌ شِعريَّة في الآداب) .

---

(١) مقدِّمة تحقيق « الدر المكنون المشحون بالفنون » (ص ٤٢) .

والصواب ما جاء في ترجمة الشيخ الحمامي كما تقدَّم[1] : أنَّ المنظومة اسمها « أعذب المشارب في السلوك والمناقب » ، وقد شرحها في نفس الكتاب ، وليست هي كتاب « الأرواح » كما توهَّم المحقِّق !

رابعها : قولُه عن المؤلِّف : (لم أَجِد في أُسلوبِه أنَّه ممَّن يؤلِّفُ مثلَ هذا الكتابِ الذي بين أيدينا) ! وهي دعوى عريضة منه ، فيها ما فيها ، والردُّ عليها بإهمال ردِّها .

ولا يُستغربُ منه الجهل بمقام الشيخ الحمامي بعد وصفه لشيخه القدوة أبي الوفاء ابن العارف الكبير ، الشيخ الإمام العلامة ، والقرم الهمام الفهامة ، شيخ الفقهاء والأصوليين ، وأستاذ الأولياء والعارفين ؛ الشيخ علوان الهيتي الشافعي ، الحموي ، الشافعي ، الشاذلي ؛ بقوله : (تعلَّم بها - أي بحماة - وتصوَّف على يد شيخٍ يُدعى ابنَ علوان) !

خامسها : مُعالجتُه للنَّص الذي يؤكِّدُ نفي نسبة الكتاب عن الشيخ الأكبر ابن العربي بطريقة غريبة عجيبة ؛ فعلَّق على ما جاء في جميع النسخ الخطيَّة للكتاب من نقلِ المؤلِّف عن الإمام التقي السُّبكي - المولود سنة (٦٨٣هـ) بعد وفاة الشيخ الأكبر ابن العربي بـ(٤٥)

---

(١) انظر (ص $$) .

عامًا - بقولِه : (خلافًا لسياق الكتاب أضاف الناسخ توضيحًا فقهيًّا نصُّه : قال السبكي : قال النووي في « الروضة » : وإذا أهدى المقترِض للمقرِض هديَّةً.. فلا كراهةَ في قبولها . قال : ويعني بقال المؤلِّف)[1] !

وهذا التعليقُ منه يدلُّ على عدم معرفتِه بعلم التحقيق ؛ إذ إنَّ اجتماع النسخ الخطيَّة على كلام في صُلب الكتاب لا يُخرَجُ منها ويُحكمُ بأنَّه من زيادات النُّساخ إلا بدليل قطعيٍّ ؛ إذ المفاسد المترتِّبة على الإخراج كثيرة جدًّا .

نعم ؛ لو أنَّ هذا الكلام ثبَتَ في هامش النسخ الخطيَّة.. لسُلِّم له هذا التعليق بشرط ألا يُثبِتَ النصَّ في صُلب الكتاب ، ولو كان في بعضها دون بعضٍ.. كان من الممكن أن يُسلَّم له ، ولكن الحال على خلاف ذلك .

رابعًا : ما ذكره المحقِّقُ من وجود المعارف الأكبريَّة في كتاب « الدر المكنون » أو « الأرواح ».. لا يعني نِسبتَه للشيخ الأكبر ؛ إذ إنَّ الكلام في المعارف الأكبريَّة صار مدرسة قامت عليها الكثير من المؤلَّفات لجمع كبيرٍ مِنَ المؤلِّفين ، وهو أمرٌ غني عن سَوق الأمثلة عليه .

---

(١) « الدر المكنون المشحون بالفنون » (ص ٣٢٧) .

وبعد تفنيد ما ساقه السيد حمدي من الأدلَّة على دعواه ، وهي كافيةٌ في نفي نسبة الكتاب للشيخ الأكبر وإثباته لسواه.. أختمُ الكلامَ بدليلٍ رصين ، يقطعُ الشكَّ باليقين ؛ في أنَّ كتاب « الدر المكنون المشحون بالفنون » المسمَّى بكتاب « الأرواح » ليس من تأليف الشيخ الأكبر محيي الدين ؛ وهو أنَّني وقفتُ على نسخةٍ خطيَّةٍ لكتاب « الأرواح » بخطِّ مؤلِّفها الشيخ أحمد العلواني الحمامي ، وهي من محفوظات المكتبة المولويَّة بحلب ، رقم حفظها (١٨٠٨٢) ، جاء في خاتمتها أنَّ الشيخ الحمامي انتهى من تأليفه سنة (١٠١٣هـ) ، وملَّكه سنة (١٠١٥هـ) لرجلٍ اسمه عبد القادر ، وأذِن له في أن يروي ما فيه عنه . وهذه صورتها :



والف الف صلاة والف الف سلام
على الروح الاعظم في المرسلين
طه ويس ورضي الله عن اصحابه
وال بيته اجمعين وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين
وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك
في عشر ذي الحجه سنه ثلاثة
عشر بعد الالف في المدرسة
الجاولية قال ذلك العبد الفقير
الى الله احمد الحموي بن عمر بن احمد
العلواني نزيل الشيخ شمعون
ثم الجاولي بمدينه حلب المحروسه
ومن الله ارواح القبول وبالله

الى ما اشرت الالماع من الاخبار
وثبت من الاثار وكان من
ارواح الكشف بارواح التجلي
في ارواح الاسرار والزمان
ادوار وفي كل الادوار من الاخيار
والارواح الطيبه الزكيه الراضيه
بمواهب الله المرضيه عند الله تعالى
بارواح قيامها بروح الله المسول
وهو المامول في ارواح الاستقامة التي
ليس بعدها من كرامه في ارواح الحكما
اما ارواح التجلي في ارواح [illegible]
فهي فوق الفوق في ارواح الاكرام
والسلام على كل الارواح الظاهره

في ارواح الدنيا وارواح الاخره
والحمد لله رب العالمين وبعد
فقد ملك هذا الكتاب العبد
الفقير الى مولاه عبد القادر
واذنت له في ان
يروي ما فيه
تم وكمال في شهر
الله المحرم من
شهور سنة
خمسة عشر
والف
من
الهجرة

وأُعيدُ ما قلتُه في بداية المقال : من أنَّ هذا التحقيق في نسبة الكتاب لصاحبه الشيخ العلواني الحمامي ونفيه عن الشيخ الأكبر.. لا يعني تزهيد القارئ بالكتاب ؛ فهو كتاب عظيم في الكلام عن أسرار الشريعة ، ومع أنَّ مؤلِّفَه مسبوقٌ بالكلام عنها ؛ كما في كُتُب حجَّة الإسلام الغزالي ، والشيخ الأكبر ابن العربي ، والعارف الربَّاني عبد الوهاب الشعراني ؛ إلَّا أنَّني أظنُّ أنَّه لم يُسبَقْ في الكتابة فيها بهذه الطريقة الفريدة .

وأخيرًا أقول : لا بُدَّ مِنَ الإشارة إلى أنَّ السيِّد أيمن حمدي قد حقَّق عدَّة كتبٍ على أنَّها للشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي ، وطبعها في مؤسسة ابن العربي للبحوث والنشر ، وحقيقة الحال أنَّها لا تصحُّ نِسبتُها له بوجهٍ منَ الوجوه ، وسأُفرِدُ إن شاء الله تعالى لكلِّ كتابٍ منها مقالًا خاصًّا ؛ أبيِّنُ فيه عدم صحَّة نسبة الكتاب للشيخ الأكبر ، مع بيان المؤلِّف الحقيقيِّ له .

سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

وكتَبَ راجي عَفو ربِّه الغفور

أحمد بن سُهيل المشهور

دمشق الشام ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م